ملاحظات موجزة حول حلقة نقاشية بعنوان

"مقترح لخارطة الطريق للنهوض بالسياحة في مصر"

الإثنين الموافق ١٢ مارس ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحا إلى الثانية عشر ظهرا
بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المتحدثون:

النائبة/ سحر طلعت مصطفى – رئيسة لجنة السياحة والطيران المدني، مجلس النواب المصري

السيد/ إلهامي الزيات – رئيس مجلس إدارة، شركة إمكو ترافل للسياحة

السيد/ هيثم نصار – المدير العام، فندق هيلتون بيراميدز جولف ريزورت

مدير الجلسة:

الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف – المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في العرض

- عرض فريق العمل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية خارطة طريق للنهوض بقطاع السياحة. بنيت منهجية الخارطة على الدراسات السابقة ومسح ميداني للمناطق السياحية المختلفة وتشاور مع قطاع السياحة. اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الآتية: تقرير التنافسية للسياحة وتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة ووزارة السياحة في مصر. بنيت التوقعات بالدراسة على واقع أرقام ٢٠١٦ لأن بيانات ٢٠١٧ لم تعلن بعد.

خارطة الطريق تطرح ثلاثة أسئلة:

١. أين نحن؟ (تقييم الوضع الحالي - نقطة الانطلاق)

٢. أين نريد أن نكون في ٢٠٢٠؟

٣. كيف نحقق هذه الأهداف؟

١. أين نحن؟ تعريف سلسلة القيمة لقطاع السياحة بـ:

- التسويق للمنتج السياحي من خلال هيئة تنشيط السياحة وشركات السياحة والفنادق
- توفير الانتقالات الدولية سواء جوي، بري، أو بحري
- توفير سبل الإقامة سواء فنادق ثابتة أو عائمة أو مطاعم
- تنظيم البرنامج السياحي وما يشمل من مزارات سياحية
- توفير الانتقالات الداخلية سواء الجوية أو البرية

<u>لمحة سريعة عن أداء القطاع:</u>

- بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر في عام ٢٠١٦ نحو ٥,٤ مليون سائح مقارنة بـ ١٤ مليون سائح في ٢٠١٠. وبلغت الإيرادات السياحية ٢,٧ مليار دولار في ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٢,٥ مليار دولار في ٢٠١٠.
- بجانب رصد التغير الدوري لأداء القطاع في مصر، قامت الدراسة بمقارنة وضع مصر بثلاث مجموعات من الدول (الدول التي يحتذى بها، الدول المنافسة، ودول الجوار) وذلك اتباعاً لفكر الاقتصادي الهندي سان جايلال.

- بالنسبة لمؤشر التنافسية للسفر والسياحة ٢٠١٧، تقدمت مصر بنحو ٩ مراكز لتكون في المركز ٧٤ (من ١٣٦ دولة) ولكن لا يزال هذا الترتيب متأخر.
- بالرغم من أن السياحة الثقافية في انحسار بالعالم من ٦٠% الى ١٥% لكن نظرا لغنى مصر بالآثار تعد السياحة الثقافية نجم صاعد يجب أن تستحوذ مصر عليه بأعلى نصيب في العالم.

٢. أين نريد أن نكون في ٢٠٢٠؟

- حتى نجيب على هذا السؤال يحب أن يكون لدينا رؤية واضحة لكي تستعيد مصر مكانتها على الخريطة العالمية كمقصد سياحي عالي الجودة. وبالتالي فإن نقطة البداية هي معالجة أوجه الضعف التي تواجه القطاع وكافة الأنشطة الواعدة بهدف جذب ١٦٦٩٥ ألف سائح وتحقيق ١٥,٧ مليار دولار كإيرادات سياحية بحلول عام ٢٠٢٠. وقد قامت الدراسة بتحديد الأهداف الفرعية للوصول للهدف الرئيسي، على سبيل المثال، الأعداد المستهدفة من السائحين الوافدين الى مصر من الجهات المختلفة وفقا لمستوى الانفاق في الليلة السياحية وأيضاً أعداد كراسي الطيران المستهدف زيادتها من كافة أنواع الطيران.

٣. كيف نحقق هذه الأهداف؟

- تتضمن هذه المرحلة العديد من العناصر المتشابكة والمترابطة التي يجب العمل عليها مع بعضها البعض. كالإطار المؤسسي ومتابعة الأداء وبناء القدرات. بالنسبة للإطار المؤسسي تقترح الدراسة أن يكون هناك نائب لرئيس الوزراء مختص بالتنسيق بين الثلاث وزارات (السياحة، الآثار والطيران) لأن هناك تداخل كبير بينهم ووجود هذا النوع من التنسيق سيحل الكثير من المشاكل. أيضا مطلوب أن يكون هناك وحدة معلومات تابعة لنائب رئيس الوزراء لجمع وتحليل البيانات ودراسة السوق.
- نحتاج إلى وجود convention bureau يتولى كل ما يخص سياحة المعارض والمؤتمرات والحوافز. أيضا أن يكون باللجان الاستشارية ممثلين من ذوي الخبرة في القطاع الخاص وفقا للمعايير العالمية.
- إعادة هيكلة وزارات السياحة والآثار والطيران والهيئات والشركات التابعة لهم بما يتفق مع رؤية قطاع السياحة ككل.
- استقلال الغرف السياحية عن وزارة السياحة على أن تقتصر الرقابة على الأنشطة التي تدعمها الوزارة مالياً.
- متابعة الأداء: يحتاج ذلك الى دور مجلس النواب والمجتمع المدني للتأكد من تحقيق الأهداف الكمية والنوعية والسياسات المتخذة من الدولة.
- تنفيذ الخطة: يجب الفصل بين وضع السياسات والتنفيذ ومتابعة الأداء، وأن يكون هناك تطوير مؤسسي لتنفيذ هذا الفصل.

مزيد من التفاصيل متاحة بالخارطة.

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين:

- وضعت لائحة للغرف والاتحاد منذ شهور واستحدث بها بند ينص على أن مدير الاتحاد لا يسافر الا بموافقة الوزير بالرغم من أن تكلفة السفر تكون من المال الخاص واستاء الكثيرون من هذا البند.
- كانت هناك محاولات لوضع أسس لنظام مراقبة أداء المكاتب الخارجية يتم التوصل من خلاله إلى تقييم رقمي بسهولة، وعلى الرغم من الانتهاء منه إلا أنه لم يطبق حتى الآن.
- ضرورة إنشاء آلية لقياس ومتابعة نسب رضا السائحين عن المنتج المقدم من مصر وما هي الاقتراحات لتحسينه. فطالما اعتمدت مصر على الآثار والشواطئ والفنادق فكيف ننمي ونطور هذا المنتج.
- تحديث معايير الجودة في الفنادق "new norms". لا يوجد لدينا منظومة واحدة نستطيع أن نحكم من خلالها فبعض الفنادق التي نطلق عليها ٥ نجوم تكون في الخارج ما يساوي ٣ نجوم.

- أُهمل التدريب منذ عام ٢٠١١ وفي نفس الوقت خسر القطاع نسبة كبيرة من العمالة الماهرة حوالي ٣٠% الى ٤٠% سواء لدول أخرى منافسة أو لنوع آخر من العمل. نحتاج إلى اهتمام بالتدريب من الدولة والقطاع الخاص الذي أثبت أنه يستطيع تطوير جودة ومهارات العمالة الموجودة.
- بالرغم من التوقف عن بناء القدرات خلال العامين الماضيين إلا أنه منذ ٥ مارس ٢٠١٨ بدأت دورات تدريبية في القاهرة والغردقة وشرم الشيخ. أيضاً سيبدأ في نصف إبريل ٢٠١٨ تأهيل المديرين والمدرسين بالمعاهد الفندقية حسب اتفاق مع TVET2. وبدأت وزارة السياحة بالتعاون مع وزارة التخطيط العمل على جعل السياحة محور مستقل في الاستراتيجية بجانب بدء العمل على التدريب وتنمية القدرات والتسويق لكل مقصد.
- أرقام الزيادة في الدخل والأعداد بالدراسة كانت متحفظة بسبب بعض الشروط المسبقة (الحملة الحالية في سيناء، حرب الأسعار حيث انخفضت الأسعار بشكل كبير في الفترة الماضية). اقترح البعض أن تحل الصين محل روسيا لزيادة الأعداد، ولكن مصر ليست في قائمة أولويات السائح الصيني إلى جانب كونها بعيدة عن مصر (حوالي ١١ ساعة طيران مقارنة ب ٣ أو ٤ ساعات طيران من روسيا).
- وسائل النقل في مصر: نحتاج إلى حوالي ٥٠٠٠ أتوبيس جديد في مصر للعام القادم بينما لدينا ٥٠٠ فقط. أصبح سعر الأتوبيس غالي جداً وبالتالي هناك مشكلة تمويل. والحل المقترح هو الموافقة على استخدام موديل سنتين أو ثلاث سنين (زيرو) بدلاً من موديل السنة. وإن لم ننتبه ستكون هذه مشكلة كبيرة العام المقبل.
- التسويق غير الترويج: فالترويج هو آخر مرحلة. فالمنتج الذي تقدمه مصر غير معروف ليس لدينا شعار أو Branding /Brand يمكن أن يكون لمناطق معينة، على سبيل المثال الأقصر، وليس ضروريا لمصر ككل.
- السياحة خدمة مرتبطة بالكثير من الخدمات وتحتاج إلى التنسيق بين العديد من الوزارات. فإلى جانب الثلاث وزارات التي تم ذكرها نحتاج إلى ضم وزارات النقل، والتخطيط، والبيئة، والتنمية المحلية، والمالية بجانب البنك المركزي.
- يحاول مجلس النواب أن ينشئ لجان تنسيقية لتجميع مجموعة من الوزارات المختصة بالمقاصد السياحية والأثرية. يجب تحديد دور كل جهة حتى نستطيع المراقبة والمتابعة.
- ضرورة العمل على جعل منطقة المتحف الكبير والهرم منطقة مثالية. وأن يتم تكثيف الدعاية بالخارج لافتتاح المتحف الكبير.
- ضرورة نشر ثقافة المحافظة على الآثار والاهتمام بالسائح في المدارس حيث يتعلم الطفل منذ صغره قيمة الآثار وأهمية السياحة وكيفية التعامل مع السائح.
-